

اقترح إعادة النظر في المخططات الهندسية للأبنية المدرسية

الحويلة: «التعليمية» تلتقي الحجر في اليوم للاطلاع على استعدادات «التربية» للعام الدراسي الجديد



د.محمد الحويلة

قال رئيس اللجنة التعليمية النائب د.محمد الحويلة ان اجتماع اللجنة التعليمية اليوم الأحد لمناقشة استعدادات وزارة التربية للعام الدراسي الجديد 2013/2014 وللمناقشة القضايا العالقة التي تهم الأجيال والتي تدور منذ فترة في المجالس السابقة ومقالات الصحف ومواقع التواصل الاجتماعي، مشيرا الى أنها قضايا ومشكلات بالغة الأهمية، بحضور وزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف، مؤكدا أهمية التعاون ما بين الوزارة والسلطة التشريعية كوننا شركاء في المسؤولية الوطنية التي لا يمكن تحقيقها إلا بالتعاون المتواصل ومتابعة القضايا التي يطرحها النواب وإعطائها الأولوية عن غيرها من الموضوعات والقضايا وإيجاد الحلول لها حرصا على النهوض بالمستوى التعليمي ومخرجات خطة التعليم ومن ناحية أخرى أشاد الحويلة بالتفاعل الحكومي في الاستجابة للمقترحات التي تقدم بها بخصوص تطوير الفصول من خلال موافقة مجلس الوزراء على مناقصة الفصول المتكاملة والتي ستساهم في تحسين مستوى الطلبة.

وجه النائب د.محمد الحويلة سؤالي الى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف في مقدمة السؤال الأول: جاء اهتمام الدولة بالتعليم باختلاف مراحله مستمدا من احكام الدستور في المادة الثالثة عشرة منه والتي ورد بها ان التعليم ركن اساسي لتقديم المجتمع ولم تقف القوانين المنظمة له مكانها بل

شددت على اهمية الدراسات العليا وعلى نحو خاص في المجالات العلمية لتطوير الثقافة وتكوين اجيال من المتخصصين، ولذلك راعت الدولة وتابعت تشجيع التحصيل العلمي في جميع المراحل، ولأهمية معرفة خطة الدولة في تنظيم وابتعاث البعثات المختلفة لتحقيق هذه الغاية وتفاعلا مع انجاز خطط التنمية، وطالب الحويلة بتزويده بعدد المقاعد المدرجة من قبل وزارة التعليم العالي للإبتعاث الخارجي لهذا العام؟ مع تزويدي بجدول يوضح الأعداد والتخصصات وأسماء الجامعات الموفد إليها مقارنة بالعام الماضي وما قرنته بالبعثات الدراسية الخاصة للبعثات الدراسية الداخلية لهذا العام؟ موضحة بجدول تفصيلي العدد والتخصصات والجامعات والرسوم التي يحصل عليها من الطالب وشروط القبول، مع تزويدي تفصيليا بخطة الوزارة للبعثات الداخلية للعام الماضي.

وسأل عن المعايير والأسس التي يتم بموجبها قبول أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت وهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب نامل تزويدنا بكافة المستندات الدالة على ذلك، وعدد الكوئيتيين من حملة الدكتوراه والماجستير الذين تقدموا للتمتعين بالجامعة وهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وتم رفض تعيينهم، مع ذكر أسباب الرفض مدعمة بالمستندات، وعدد أعضاء هيئة التدريس والتدريب الكوئيتيين والوافدين الذين يعملون حاليا بجامعة الكويت وهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب



مرزوق الغانم

الغانم هنا نظيره في البرازيل بالعيد الوطني

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقيتي تهنئة إلى رئيس مجلس النواب في جمهورية البرازيل الاتحادية هنريغوي إدواردو الفيس ورئيس مجلس الشيوخ الاتحادي خوسيه رينان فاسكونسيلوس كالهروس وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

طالب الحكومة بالتدخل لطمأنة السوق والمستثمرين الكندري: خطة تدابير اقتصادية بالتوازي مع الخطط الأمنية لمواجهة الأزمات والطوارئ

مدخراتهم لا الفاض منها وكوننا لن نسبح بأن تكون هناك موجة أخرى من المسرحين نتيجة تعثر الشركات.

المستثمر وحتى المواطن العادي بعد تعثر كثير من الشركات والتي قامت بدورها بتسريح العاملين بها. وشدد على أن مسؤولية حماية الاقتصاد تقع على عاتق الحكومة والتي يجب أن تضع بالحسبان كل التصورات التي قد تحدث وأن تعمل لتفادي أي هزة اقتصادية قد تواجه البلد نتيجة أي صراع اقليمي. وختتم د. الكندري باننا عندما نطالب الحكومة بتجهيز خطة لحماية الاقتصاد فاننا نضع في الحسبان حماية مقدرات الأفراد وخاصة صغار المستثمرين الذين يتعرضون لأشد الخسائر في مثل هذه الظروف كونهم يستثمرون

طالب النائب د.عبدالكريم الكندري الحكومة بالتدخل لطمأنة السوق والمستثمرين لايكاف زيف مؤشر سوق الأوراق المالية الذي يعتبر مؤشرا للموضع الاقتصادي المضطرب الذي تعيشه الكويت. وأوضح د.الكندري أن من المفترض أن تكون هناك خطة تدابير اقتصادية بالتوازي مع الخطط الأخرى التي تعتمدها الحكومة تجهيزها لتفادي أي أزمة تعصف بالمنطقة لا قدر الله.

وأكد أن الاقتصاد الكويتي لايزال متأثرا بتبعات الأزمة الاقتصادية التي ضربت العالم أواخر عام 2007 والتي خلفت الكثير من الأضرار على الاقتصاد والمدرخ



د. عبد الكريم الكندري

أمل ألا تكون خطة الطوارئ الحكومية «كلام في كلام» الجلال: على وزير الداخلية الوفاء بوعوده في تجنيس البدون

ونصريحات اعلامية. ومن جهة أخرى تمنى الجلال على الحكومة تفعيل خطة الطوارئ التي أعلنت عنها مؤخرا في اجتماعها مع لجنة الخارجية البرلمانية وذلك بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية اعترافها بتوجهه ضربة عسكرية إلى النظام السوري، أملا ألا تكون الخطة إنشائية أو مجرد كلام في كلام، موضعا في مواجهة تداعيات هذه الحرب المحتملة وأن تأخذ الأمور بحمل الجد.

اللجان المختصة في مجلس الوزراء واللجنة التنفيذية للبدون بالتنسيق والدفع باتجاه تجنيس المستحقين. وأشار الجلال إلى أن هناك 34 ألفا من البدون اعترفت الحكومة باستحقاقهم للجنسية، مطالبا بضرورة تجنيسهم وكذلك تجنيس العسكريين وأبناء الشهداء البدون وتجنيس عمال النفط من المستوفين للشروط والحاصلين على إحصاء عام 1965 وممن قدموا خدمات جليلة إلى الكويت. وشدد الجلال على ضرورة الإسراع في إنجاز ملف البدون ووضع هذه القضية ضمن اولويات المرحلة المقبلة تمهيدا لادراجها على جدول القوانين المطلوب إنجازها في الدورة البرلمانية المقبلة وأن تتعاون كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية لحلها.

أشاد النائب طلال الجلال بتعهد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد وإبداء تعاونه بطي ملف البدون قريبا والعمل على إنهاء معاناة هذه الفئة بتجنيس المستحقين منهم ومنح غير المستحقين حقوقهم المدنية والاجتماعية، مضمنا في الوقت ذاته تعهد الوزير الخالد بتجنيس أبناء الكويتيات الأرامل والمطليات وأبناء المتجنسين وزوجات الكويتيين.

ودعا الجلال وزير الداخلية إلى أن يفي بوعوده في حسم ملف البدون والتجنيس الذي تعهد به في اجتماعه الأخير مع أعضاء لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية في مجلس الأمة، مؤكدا أن هذا التعهد يمشي بالخير ويعد خطوة نوعية في اتجاه حل قضية البدون التي طال أمدها واستغرقت عقودا من الزمن.



طلال الجلال

دعا الخالد لتطبيق القوانين على من يبت الفتنه في المجتمع العازمي: لن نقبل بالتداول على أمير العوازم الشيخ بن جامع

المجتمع الكويتي، ويجب تطبيق قانون الوحدة الوطنية على هؤلاء ممن يعبثون في أمن البلد..

الشيخ بن جامع كبيرا في مواقفه الوطنية وأخلاقه العالية باحتواء شروخ الفتنة المقتعلة وكانت مواقفه تشهد في ظل الأزمة السياسية في البلاد، وهكذا هم رجال الكويت، مضيفا «لن ينسى أي كويتي الدور الذي قام به بن جامع أثناء الحراك السياسي والشبابي.» وقال «لن نسبح بالتفريط على الدنيا فلاح بن جامع يحرص على إثارة الفتنة، داعيا نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد إلى تطبيق القوانين على من يتداول على أمير قبيلة العوازم الشيخ فلاح بن جامع.

وأستدكر العازمي هذا التطاول مؤكدا أن الشيخ فلاح بن جامع رمز وطني مشرف نفتخر به، كما يبقى

دعا عضو مجلس الأمة حمدان العازمي إلى الابتعاد عن كل ما يثير النزعات الطائفية والفتنة، مشيرا إلى أن البلد لم يعد يحتمل أي تحركات أو تصريحات من شأنها بث الفرقة بين أفراد المجتمع الكويتي الذي جبل على احترام بعضه البعض. وطالب العازمي الحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة وتطبيق القانون على كل من يحرص على إثارة الفتنة، داعيا نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد إلى تطبيق القوانين على من يتداول على أمير قبيلة العوازم الشيخ فلاح بن جامع.

وأستدكر العازمي هذا التطاول مؤكدا أن الشيخ فلاح بن جامع رمز وطني مشرف نفتخر به، كما يبقى



حمدان العازمي

مجهزة بأحدث التقنيات والكتب والمراجع وأجهزة الحاسوب متمشية مع التطوير للدول النامية.

6- تجهيز المدارس بأحدث الملاعب الرياضية والصالات المغطاة والأجهزة الحديثة وتنمية الشباب جسمانيا ومزورة بالنجيل الصناعي.

7- تجهيز المدارس والمساجد بحيث تكون في أماكن واضحة ومميزة لأن أغلب المساجد تكون في أماكن منعزلة علما بأن بعض المدارس لا يوجد بها مسجد وتتكون مجهزة بمكتبة تحتوي على جميع الكتب الإسلامية والأشرطة التي تفيد وتحت الطلاب على أداء الصلاة في أوقاتها.

8- وتجهيز المساجد بأحدث التقنيات الربوية التي تحت الطلاب على المتمسك بديننا الإسلامي وتعلمهم أمور دينهم.

9- انشاء حديقة صغيرة في كل مدرسة حتى يتمكن الطلاب من الاستراحة فيها وتكون متنفسا للطلاب أثناء الفرصة والانشطة واستراحة للطلاب في وقت الاختبارات.

10- تجهيز عيادة طبية بالمدارس وتكون مجهزة بكامل المحتويات الطبية مع توفير الهيئة الطبية التي تشرف على تلك العيادة واستقبال الطلبة بها لرعايتهم صحيا ومتابعة الطلبة الذين لديهم امراض مزمنة وتفعيل دور العيادات المدرسية وذلك بالتنسيق مع وزارة الصحة بحيث تكون هناك زيارات دورية للاطلاع للكشف على الحالات الطبية، وتوفير الكوادر التمريضية بحيث يصبح لكل مدرسة مرضى ثابت، لمواجهة مثل هذه الوبئة التي تجتاح العالم

موضعا مؤهلاتهم ومعدلاتهم في كافة الدرجات العلمية التي يحملونها (الدكتوراه، الماجستير، الكالوريوس، الليسانس) مع تزويدي بنسخة من عقود العمل الخاصة بهم التي قامت جهنكم بالتوقيع عليها، والجامعات التي تخرجوا فيها، وهل هناك توجه إعادة النظر في شروط تعيين أعضاء هيئة التدريس والتدريب بالجامعة وهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بما يسمح بدخول أكبر شريحة من أبنائنا حملة الدكتوراه والماجستير من الكويتيين؟

وقال في اقتراح برغبة: يعتبر المبني المدرسي إحدى الركائز لتطوير العملية التربوية بما يحويه من أجهزة ومعدات وتجهيزات علمية والمباني تساهم في خلق بيئة تربوية تساعد الطلبة على التحصيل العلمي، وطالب:

1- إعادة النظر في المخططات الهندسية للأبنية المدرسية حيث تجعل من المدرسة بيئة نموذجية صحية للطلاب تنبع لها ملامح وصالات الأنشطة متعددة الأغراض بحيث تصبح المدرسة بيئة جذابة للطلاب والمعلم.

2- تنظيم زيارات ميدانية لدول مختلفة للاطلاع على أحدث المباني الدراسية والصحية الملائمة للطلاب بالإضافة الى الفصول المركزي بالمدارس.

4- انشاء مختبرات علمية مجهزة ذات جودة عالية مع مراعاة شروط السلامة وصرف بدل خطر لمن يعمل في هذه المختبرات العلمية لما تحويه من مواد خطيرة وسريعة الاشتعال.

5- مكتبة المدرسة تكون

شددت على اهمية الدراسات العليا وعلى نحو خاص في المجالات العلمية لتطوير الثقافة وتكوين اجيال من المتخصصين، ولذلك راعت الدولة وتابعت تشجيع التحصيل العلمي في جميع المراحل، ولأهمية معرفة خطة الدولة في تنظيم وابتعاث البعثات المختلفة لتحقيق هذه الغاية وتفاعلا مع انجاز خطط التنمية، وطالب الحويلة بتزويده بعدد المقاعد المدرجة من قبل وزارة التعليم العالي للإبتعاث الخارجي لهذا العام؟ مع تزويدي بجدول يوضح الأعداد والتخصصات وأسماء الجامعات الموفد إليها مقارنة بالعام الماضي وما قرنته بالبعثات الدراسية الخاصة للبعثات الدراسية الداخلية لهذا العام؟ موضحة بجدول تفصيلي العدد والتخصصات والجامعات والرسوم التي يحصل عليها من الطالب وشروط القبول، مع تزويدي تفصيليا بخطة الوزارة للبعثات الداخلية للعام الماضي.

وسأل عن المعايير والأسس التي يتم بموجبها قبول أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت وهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب نامل تزويدنا بكافة المستندات الدالة على ذلك، وعدد الكوئيتيين من حملة الدكتوراه والماجستير الذين تقدموا للتمتعين بالجامعة وهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وتم رفض تعيينهم، مع ذكر أسباب الرفض مدعمة بالمستندات، وعدد أعضاء هيئة التدريس والتدريب الكوئيتيين والوافدين الذين يعملون حاليا بجامعة الكويت وهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

مقابل 100 ألف دينار للبناء ونحويلها إلى منطقة تجارية وفق نظام الـ B.O.T

الجبري يقترح تميمين قطعة 10 في خيطان



محمد الجبري

من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية، ونصت المذكورة الإيضاحية للاقتراح بقانون في شأن تميمين القطعة 10 بمنطقة خيطان على الآتي:

نظرا لما يعانيه أهالي منطقة خيطان قطعة 10 سكان بيوت التركيب من سوء بناء بيوتهم وكثرة العيوب فيها، حيث ان البناء قديم مضى عليه أكثر من 35 سنة وكثرة خربير المياه في بيوتهم وضيق الطرقات فيها ولا يوجد حل لها إلا نقلهم الى قطعة (3/4) في خيطان الجنوبي، حيث ان هذه القطع تتسع الى 1200

الرعاية السكنية.

● مادة ثانياً: يتم تميمين القطعة 10 في منطقة خيطان، ومن لا يرغب من أصحاب البيوت في التتمين يعطى أرضاً بديلة في القطعة 4، 3 بمنطقة خيطان الجنوبي بمساحة 400 متر وقرضا مقداره (مائة ألف دينار) للبناء ويتم تحويل هذه القطعة الى منطقة تجارية بنظام B.O.T.

● مادة ثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون ويعمل به

تقدم النائب محمد الجبري بالاقتراح بقانون المرفق في شأن تميمين القطعة 10 بمنطقة خيطان. ونصت المواد على الآتي:

مادة أولى: تقوم وزارة المالية بتسليم القطعة 4، 3 بمنطقة خيطان الجنوبي الى المؤسسة العامة للرعاية السكنية، وتقسّم القطعة الى 1200 وحدة سكنية، تخصص 600 وحدة منها لأصحاب البيوت الذين لا يرغبون في التتمين في قطعة 10 بمنطقة خيطان، وتوزع الوحدات الباقية على أصحاب طلبات

لتسري أحكامه على الموظفين المدنيين وذوي العقود الخاصة من غير الكويتيين العاملين في الجيش محمد طنا لتعديل قانون منح معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين



محمد طنا

ونصت المذكورة الإيضاحية للاقتراح بقانون بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم رقم 70 لسنة 1980 على الآتي: اقتراح القانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 70 لسنة 1980 نظرا لما ابداه العسكريون بمن فيهم الجنود المهنيون والموظفون المدنيون وذوو العقود الخاصة من منتسبي الجيش الكويتي الباسل ولما قدموه من مساهمات وتضحيات فعالة خلال معركة تحرير البلاد من براثن العدوان العراقي وكذلك الاسرى الذين لم يستطيعوا المشاركة في معركة التحرير لوقوعهم بأيدي القوات العراقية الغازية خلال الفترة من 14/8/1990م لغاية 4/8/1990م لكان داخل البلاد ومن اسر من داخل الجزر الكويتية خلال الفترة من 2/8/1990م ولغاية 14/8/1990م وذلك باعتبارهم في الخدمة الفعلية تطبيقا لنص المادة (97) من القانون رقم 32 لسنة 67 في شأن الجيش.

فانه تكريما لمواقف هؤلاء البطولية والشجاعة نرى اصدار هذا القانون فقررت المادة الاولى منه على سريانه على العسكريين بمن فيهم الجنود المهنيون والموظفون المدنيون والعقود الخاصة الذين شاركوا بمعركة تحرير

التقاعدي يواقع 75٪ من آخر مرتب شهري شامل العلاوة الاجتماعية والعلاوة المخرمة عن الاولاد اذ كانت مدة الخدمة المحسوبة من تاريخ الالتحاق حتى نفاذ القانون تقل عن عشرين سنة وبواقع 85٪ اذا كانت المدة قد بلغت عشرين سنة.

مادة 5: تعاد تسوية المعاش التقاعدي للعسكريين غير الكويتيين الذين انتهت خدمتهم بعد تاريخ 2/8/1990 واستفادوا من احكام المرسوم بالقانون رقم 70 لسنة 1980 وكانوا ضمن الفئات المذكورة في المادة الاولى من هذا القانون واستحقاقا معاشا تقاعديا وذلك على اساس الميزة الافضل.

مادة 6: تسري احكام هذا القانون على العسكريين الموجودين بالخدمة وقت صدوره، وكذلك العسكريين الذين انتهت خدمتهم قبل ذلك اذا توافرت فيهم شروط استحقاق المعاش التقاعدي وفق احكامه.

مادة 7: يلغى كل حكم يتعارض مع احكام القانون.

مادة 8: يصدر وزير المالية القرارات التي تقتضيها احكام هذا القانون.

مادة 9: على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ احكام هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

تقدم النائب محمد طنا باقتراح بقانون في شأن تعديل بعض احكام المرسوم بالقانون رقم 70 لسنة 1980 بشأن العسكريين الذين استفادوا من احكام القانون رقم 31 لسنة 1967 في شأن سريان احكام قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين على غيرهم من العاملين بتكليف من الحكومة في مناطق العمليات الحربية، ونصت مواده على الآتي:

مادة 1: تضاف الى المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم 70 لسنة 1980 المشار اليه فقرة جديدة على الوجه التالي: «كما تسري احكامه على العسكريين والموظفين المدنيين وذوي العقود الخاصة من غير الكويتيين العاملين بالجيش الكويتي المشاركين بحرب تحرير الكويت والاسرى.»

مادة 2: تعدل الفقرة الاولى من المادة 7 من ذات القانون على النحو التالي: «تسري على العاملين باحكام هذا القانون احكام المواد (5)، (9)، (10)، (12)، (15)، (16)، (26) من المرسوم بالقانون رقم 69 لسنة 1980 المشار اليه.»

مادة 3: مدة الخدمة المحسوبة طبقا لاحكام هذا القانون من الفترة من تاريخ الالتحاق بالخدمة العسكرية حتى تاريخ نفاذ هذا القانون.

مادة 4: يستحق المعاش

تقدم النائب محمد طنا باقتراح بقانون في شأن تعديل بعض احكام المرسوم بالقانون رقم 70 لسنة 1980 بشأن العسكريين الذين استفادوا من احكام القانون رقم 31 لسنة 1967 في شأن سريان احكام قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين على غيرهم من العاملين بتكليف من الحكومة في مناطق العمليات الحربية، ونصت مواده على الآتي:

مادة 1: تضاف الى المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم 70 لسنة 1980 المشار اليه فقرة جديدة على الوجه التالي: «كما تسري احكامه على العسكريين والموظفين المدنيين وذوي العقود الخاصة من غير الكويتيين العاملين بالجيش الكويتي المشاركين بحرب تحرير الكويت والاسرى.»

مادة 2: تعدل الفقرة الاولى من المادة 7 من ذات القانون على النحو التالي: «تسري على العاملين باحكام هذا القانون احكام المواد (5)، (9)، (10)، (12)، (15)، (16)، (26) من المرسوم بالقانون رقم 69 لسنة 1980 المشار اليه.»

مادة 3: مدة الخدمة المحسوبة طبقا لاحكام هذا القانون من الفترة من تاريخ الالتحاق بالخدمة العسكرية حتى تاريخ نفاذ هذا القانون.

مادة 4: يستحق المعاش